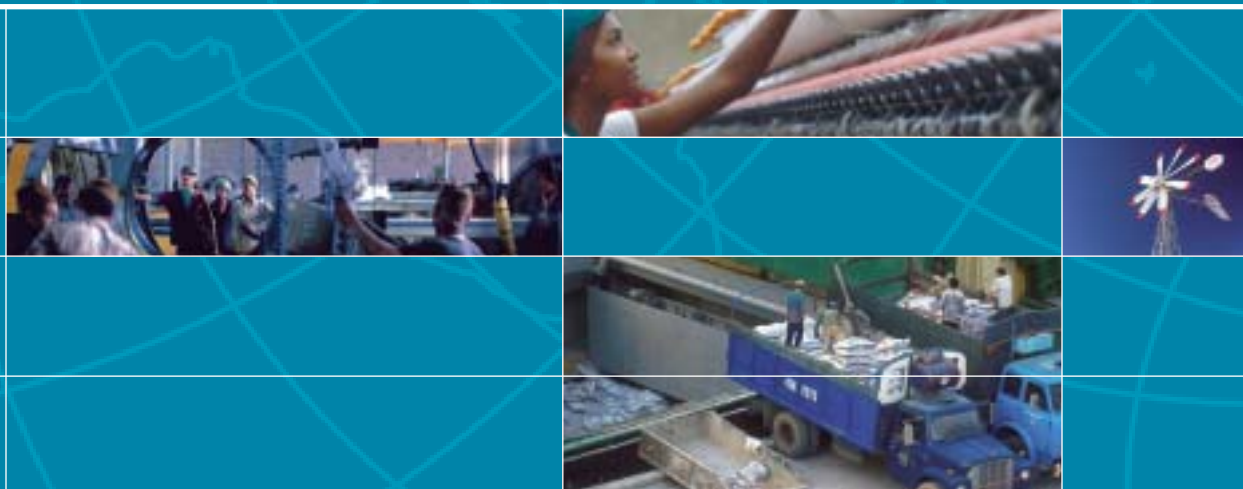


MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY  WORLD BANK GROUP



2 0 0 2 A N N U A L R E P O R T

ARABIC VERSION - SUMMARY



لدول الأعضاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
في تاريخ 30 يونيو 2002

الصف الأول (الدول المصنعة) | 22

الصف الثاني (الدول النامية) | 135

آسيا والمحيط الهندي:
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
أوروبا وآسيا الوسطى:
أمريكا الجنوبية والكرائيب:
إفريقيا:

الدول في مرحلة إكمال شروط العضوية | 12

آسيا والمحيط الهندي:
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
أوروبا وآسيا الوسطى:
أمريكا الجنوبية والكرائيب:
إفريقيا:

- الدول من الصف الأول
- الدول الأعضاء من الصف الثاني
- الدول من الصف الثاني الموقعون (في مرحلة إكمال شروط العضوية)
- الدول غير الأعضاء

السنة المالية 2002 الملاح الرئيسية

الجدول 1: حافظة الضمانات المصدرة والاستثمار الأجنبي المباشر المسهل للسنوات
المالية 1990 - 2002

المجموع	02	01	00	99	98	97	96	95	94	93	92	91	90
597	58	66	53	72	55	70	68	54	38	27	21	11	4
عدد													
الضمانات المصدرة													
القيمة الإجمالية	10,366	1,222	2,000	1,605	1,310	830	614	862	672	372	374	313	59
المصدرة (مليون دولار)													
القيمة الإجمالية النهائية (مليون دولار)*	11,056	1,357	2,153	1,863	1,425	860	614	862	672	372	374	313	59
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	45,8	4.7	5.2	5.5	5.2	6.1	4.7	6.5	2.3	1.3	1.8	0.6	0.9

* تتضمن هذه القيمة المبالغ المؤمنة من خلال برنامج التأمين التعاوني

الشكل 1 العائد من أقساط التأمين، والرسوم والاستثمار لا يشمل العوائد الأخرى، بملين الدولارات الأمريكية

- عائد الاستثمار
- العائد من أقساط التأمين والرسوم

الشكل 2 البلدان الأعضاء

- في مرحلة إكمال شروط العضوية
- الأعضاء

الأعضاء الجدد:

تشاد، الجمهورية العربية السورية،
وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية

الشكل 3 مشروعات المساعدة الفنية

كل المبالغ الواردة في
هذا التقرير السنوي
بالدولار الأمريكي إلا
إذا تمت الإشارة إلى ما
يخالف ذلك.

مستجدات الوكالة

- أعضاء جدد: تشاد، الجمهورية العربية السورية، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية
- افتتاح مكتب الوكالة بجنوب أفريقيا
- إعادة هيكلة الوكالة لتقوية التركيز الإقليمي في مجال الضمانات والقدرة على إدارة المجازفات
- فتح سته "مكاتب متنقلة": في أفريقيا الوسطى والغربية والجنوبية، وآسيا (2)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2)
- المشاركة في عدد من المحافل الدولية الكبرى، ومنها: المجازفة السياسية في منطقة آسيا المحيط الهادي؛ وقمة تمويل المشاريع والإقراض التجاري 2001 (Project Finance and Trade Credit Summit 2001)؛ وقمة الأعمال الأفريقية-الأمريكية المتفرعة عن مجلس الشركات الخاص بأفريقيا (the Corporate Council on Africa's US-Africa Business Summit)

الضمانات

السنة المالية 2002	السنة المالية 2001	السنة المالية 2000	
1.2	2.0	1.6	القيمة الإجمالية للإصدارات الجديدة (بليون دولار)
1.4	2.2	1.9	القيمة الإجمالية النهائية للإصدارات الجديدة (بليون دولار)*
4.7	5.2	5.5	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)
58	66	53	عدد صكوك التأمين الصادرة
33	46	37	عدد المشروعات المتمتعة بالدعم
3.2	3.2	2.8	مبلغ التغطية الصافية (بليون دولار)
5.3	5.3	4.4	مبلغ التغطية الإجمالي (بليون دولار)

* تتضمن هذه القيمة المبالغ المؤمنة من خلال برنامج التأمين التعاوني

التغطية في المجالات ذات الأولوية

- 14 مشروع ببلدان مؤهلة حسب الاتحاد الدولي للتنمية
- 9 مشروعات بأفريقيا
- 11 استثمارا "جنوب-جنوبي" (فيما بين البلدان النامية)
- 11 استثمار في الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم

أبرز الضمانات

- التغطية الأولى لمشروعات في بنين، وموريتانيا، ونيجيريا، والسنغال
- صفقة العام لتمويل مشاريع النقل الآسيوي الباسيفيكي الممنوحة لمشروع شركة Manila North Tollway Corporation (MNTC) بالفلبين، والمدعوم من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2001

اتفاقيات التعاون

- 12 اتفاقية تعاون جديدة موقعة مع مؤسسات أخرى متعددة الأطراف، ووكالات منح قروض التصدير، ومؤسسات لتمويل مشروعات التنمية
- 4 شركاء جدد في برنامج التأمين التعاوني (CUP) وشريكان تفويضيان في مجال إعادة التأمين
- تحريك 136.3 مليون دولار من مصادر تمويل خاصة من خلال برنامج التأمين التعاوني لثلاثة مشروعات.
- تحريك 53 مليون دولار من خلال ترتيب إعادة التأمين بالتفويض
- برنامج تدريب لممثلي مؤسسات شريكة متعددة وقعت معها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مذكرات تفاهم

المطالبات

- لا توجد مطالبات مسجلة في هذه السنة المالية

خدمات المساعدة الفنية

الأنشطة

- 66 نشاط تعاون فني أجري لدعم 34 مشروعا في 27 بلدا
- أكثر من نصف المساعدات الفنية ذهب لبلدان مؤهلة لدى الاتحاد الدولي للتنمية
- تخطى استخدام خدمات الإنترنت الأهداف الموضوعة له وزاد عن معدله للسنة المالية السابقة بنسبة 60 في المائة

المنتجات والخدمات

- إطلاق خدمة FDI Xchange، وهي خدمة إعلام بالبريد الإلكتروني تعلم المستثمرين المحتملين بفرص الاستثمار حول العالم.
- إجراء مسح للاستثمار الأجنبي المباشر
- إنشاء صفحة "FDI Topic Page" لضمان التنمية لمجموعة البنك الدولي على الإنترنت.
- نشر قالب IPAworks Web Template الإلكتروني في سبعة بلدان

التعاون

- إطلاق مبادرة جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدان جنوب الصحراء الأفريقية، بدأ تنفيذها على سبيل التجربة في غانا، وموزمبيق، والسنغال، وتنزانيا، بمساهمة في التمويل من الحكومة السويسرية
- إطلاق مبادرة متعددة الوكالات في مالي، بالتعاون مع الخدمة الاستشارية حول الاستثمارات الأجنبية (FIAS) والأمم المتحدة (UN)
- إطلاق برامج بناء متكاملة، طويلة الأمد، في أرمينيا، وبوليفيا، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية
- القيام بتقديم خدمات استشارية مشتركة مع FIAS في ألبانيا، وغينيا الاستوائية، واندونيسيا، ونيجيريا، وبنما.
- التعاون مع الفرق الميدانية للبنك الدولي في تصميم وتنفيذ المشروعات في أرمينيا، وغواتيمالا، و موزمبيق، ونيكاراجوا، وبنما، والسنغال، وتايلاند
- القيام بمبادرة Promote Africa ذات الثلاث سنوات-الممولة من صندوق التنمية السياسية والبشرية (PHRD) باليابان.
- التوقيع على 39 اتفاقية توفير مضمون إلكتروني في إطار خدمة FDI Xchange



رسالة الرئيس إلى مجلس المحافظين

يقدم جيمس د. وولفنسون، رئيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ورئيس المجلس الإداري، إلى مجلس المحافظين نيابة عن مجلس الإدارة ووفقاً للنظام الأساسي للوكالة، هذا التقرير والبيانات المالية المراجعة عن السنة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيو 2002.

لم تكن السنة المالية المنقضية سنة سهلة، ابتداءً من أحداث مأساة 11 أيلول/سبتمبر إلى العاصفة الاقتصادية في أرجنتين ومرورا بالأزمة الصحية التي اجتاحت إفريقيا والثورة السياسية في أفغانستان والشرق الأوسط، فإننا لم نشهد في التاريخ الحديث فترة من الزمن يكتسيها هذا الغموض والشك الشاملين. وكما نعلم من تجربتنا السابقة، سيتألم الفقراء كثيراً من الأحداث والمستجدات الواقعة حالياً على الساحة الدولية.

وبالرغم من كل هذه الأحداث، تواصل مؤسسات مجموعة البنك الدولي وقوفها لدعم النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر في الدول النامية. ويواصل القطاع الخاص - دوره الحيوي في تحفيز الاستثمار الخاص، الذي يمثل على المدى الطويل أساس لتمويل النمو الاقتصادي المتواصل. ويحول تفويض الوكالة مباشرة مواجهة حاجة النمو ومساعدة الدول النامية على جلب وتعزيز تدفق رأس المال المثمر.

وقد كان لأحداث السنة الفارطة وقع مباشر على برنامج الوكالة للتأمين في انخفاض التغطية التأمينية بالمقارنة مع مستويات السنة الماضية، إذ تراجعت نسب الاستثمار الخارجي في الدول النامية. وبالرغم من ذلك فقد أنجزت الوكالة نتائج مهمة في القطاعات الأولية لدعم الاستثمار: في منطقة شبه الصحراء الإفريقية وفي أفقر دول العالم بصفة خاصة، وبين الدول النامية بصفة عامة؛ وفي دعم مشاريع البنى الأساسية المعقدة. ولقد أبرزت أحداث السنة المالية الماضية دور الوكالة الفريد باعتبارها مزوداً للتأمين على الاستثمار وذلك بالعمل في الاتجاه المعاكس لقرارات السائدة وتقديم الثقة الضرورية للمستثمرين والمقرضين للاستثمار على المدى البعيد في الدول النامية، بينما كانت وكالات التأمين الأخرى تستخدم سياسات انتقائية تجاه المشاريع والدول التي ستزودها بالتغطية التأمينية.

كما ازدادت أهمية أنشطة المساعدة الفنية التي تقدمها الوكالة بين البلدان التي تتنافس لجلب الاستثمارات المباشرة الخارجية والتي تعمل على وضع وصيانة بيئة استثمار مستقرة وشفافة، كما أن تعزيز القدرات المؤسسية ونشر المعلومات حول بيئة الاستثمار والفرص في الأسواق الناشئة يمثلان عاملين أساسيين في هذا النطاق.

ولقد شهدت الدول النامية بصفة عامة خلال 12 شهراً الماضين انخفاضاً في مستوى التدفقات المالية العالمية. لكن يبقى الاستثمار الخارجي جزءاً هاماً لإنجاز النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر. وتمثل تدفقات الاستثمارات المتزايدة مهمة صعبة تقتضي اتخاذ قرارات حكومية لتعزيز بيئة الاستثمارات من خلال العديد من الإجراءات المختلفة، بما في ذلك التركيز على إدارة الشركات لتعزيز الشفافية. وتبقى مجموعة البنك الدولي جاهزة لدعم هذه الجهود، كما أن الوكالة جاهزة للقيام بدورها الفريد في حفز الاستثمارات وذلك من خلال الإشهار بفرص الاستثمار ومساعدة المستثمرين على التخفيف من المخاطر.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأحث الدول الأعضاء على انتهاز فرصة التمديد لمدة 12 شهراً والتي ستنتهي في تاريخ 31 مارس 2003 لإتمام الاكتتابات في الزيادة العامة لرأس المال. وستمكن قاعدة رأس المال الكافية الوكالة من تعزيز المساعدات والإسهامات التي تقدمها لتحقيق النمو.

جيمس د. وولفنسون
30 يونيو 2002

ملاحح عن نشاطات المجلس

تقوم الدول الأعضاء المائة وسبع وخمسون (157) في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتوجيه برامج ونشاطات الوكالة من خلال مجلس المحافظين. وتعين لكل دولة محافظا واحدا ونائبا واحدا. ويفوض المحافظون العديد من سلطاتهم إلى مجلس يتكون من 24 مديرا. ويلتقي المديرون بصفة منتظمة في مقر مجموعة البنك الدولي بمدينة واشنطن، حيث يتخذون القرارات المتعلقة بمشاريع الاستثمار ويشرفون على سياسات الإدارة العامة. وتقاس سلطة الاقتراع على القضايا والمسائل التي يباشرونها وفقا لخصه رأس المال التي يمثلها كل مدير.

وبالإضافة إلى ذلك، ينشط هؤلاء المديرين في خمس لجان تساعد المجلس على صرف بعض مسؤولياته من خلال الفحص الدقيق للسياسات والإجراءات. وتقدم لجنة التدقيق نصائحها إلى المجلس حول إدارة المال والمسائل الأخرى المتعلقة بالتوجيه والإدارة، لتسهيل قرارات المجلس حول السياسة المالية ومسائل التنظيم. وتنظر لجنة الميزانية في بعض جوانب إجراءات الأعمال التجارية والسياسات الإدارية والقضايا العادية ومسائل الميزانية التي تؤثر بصفة جلية على تكاليف نشاطات مجموعة البنك. أما لجنة فعالية النمو، فتقدم نصائحها إلى المجلس حول بعض المسائل المحددة والتي تتعلق بتقييم النشاطات وفعالية النمو مع اعتبار مراقبة التقدم نحو مهمة تخفيض الفقر. وتقدم لجنة الموظفين نصائحها للمجلس فيما يتعلق بالتعويضات وبقضايا أخرى هامة حول سياسة الموظفين. وبالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، ينشط المديرون في لجنة المسائل الإدارية للمديرين.

لقد وافق مجلس مديري الوكالة على 37 عملية تأمين للاستثمار الفردي خلال سنة 2002. وأشرفوا على تطوير وتنفيذ إجراء تخطيط السياسة والاستراتيجية الخاصة بالوكالة. وراجع المجلس تقرير الوكالة حول تنفيذ المعاينة البيئية ونشر السياسات، ووافق على توصيات الإدارة بالاستمرار في تطبيق هذه السياسات. كما صادق المجلس على توصيات الإدارة بتزكية خصوصية المسائل وسياسات الحماية الإجتماعية والبيئية الموافقة لسياسات المؤسسة المالية الدولية (International Finance Corporation "IFC"). وصادق المديرون على ميزانية الوكالة، ولأول مرة، على ميزانية مستقلة وخاصة بوحدة معاينة النشاطات ("Operations Evaluation Unit "OEU"). ستلتزم هذه الوحدة في معاينتها للمشاريع بمنهجية صادق عليها كل من المدير العام ومعاينة النشاطات وإدارة الوكالة. وفي نطاق موائمة الاستراتيجيات القطاعية داخل مجموعة البنك، ناقش المجلس استراتيجية مجموعة البنك لتنمية القطاع الخاص. ولضمان استمرارية قابلية الحياة المالية للوكالة، قدم مجلس المديرون توصياته إلى مجلس المحافظين بالتمديد في فترة الاكتتابات بإثني عشر (12) شهرا لزيادة في رأس المال العام حتى تتمكن الدول التي تدفع أقساطها لأسباب مالية أو إدارية، بالقيام بذلك.

<p>Front row, left to right</p> <p>Guangyao ZHU Yahya Abdullah M. ALYAHYA Carole BROOKINS Balmiki Prasad SINGH Sharon WEBER * Helena CORDEIRO * Ahmed SADOUDI</p> <p>* Alternate Absent</p> <p>Mahdy Ismail ALJAZ ZAF Eckhard DEUTSCHER Terrie O'LEARY Franco PASSACANTANDO Philippe M. PEETERS Jaime RUIZ</p>	<p>Back row, left to right</p> <p>Tom SCHOLAR Luis Antonio BALDUINO * Neil Francis HYDEN Mohamed Kamel AMR * Pieter STEK Pierre DUQUESNE Eckhardt BISKUP * Pietro VEGLIO Finn JØNCK Mario SOTO-PLATERO Girmai ABRAHAM Yuzo HARADA ABDUL AZIZ Moh'd. Yaacob Bassary TOURE Emin DEDEGLU *</p>	
--	---	--

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي



كانت السنة المالية 2002 سنة تحديات للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وكانت كذلك دون شك لكل من يعمل في مجال التنمية. فقد تراكمت أحداث عدة، منها الحادي عشر من سبتمبر 2001، وارتباك الاقتصاد العالمي، والأزمة المالية بالأرجنتين، مشكلة أثرت سلباً على ثقة المستثمر وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية. وصار تدبير التمويل للمشاريع أصعب، وأدت الضبابية في المجالين الاقتصادي والسياسي إلى تجميد العديد من المشاريع. لتأتي النتيجة انكماشاً في تدفق الاستثمارات العالمية إلى البلدان النامية.

بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، أدى هذا الاضطراب في الجو العام للعمل إلى انكماش حجم الضمانات في السنة المالية الحالية، خاصة في النصف الأول من السنة. لكن على الرغم من ذلك، استطاعت الوكالة مساندة عدد مهم من المشروعات، خاصة في المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلينا، وتابعنا تنويع مصادر ضماناتنا، من حيث المنطقة ومجال العمل. فقد تمكنت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار هذه السنة من مساندة 33 مشروعاً، وإصدار 58 ضماناً تبلغ قيمتها الإجمالية 1.357 بليون دولار (بما في ذلك مبلغ التأمين من خلال برنامج التأمين المشترك بالوكالة (Cooperative Underwriting Program)). من بين هذه المشروعات، كان منها 14 مشروعاً ببلدان مؤهلة حسب معايير الاتحاد الدولي للتنمية (IDA)، تمثل الآن 29 في المائة من حقيبة الاستثمارات الإجمالية؛ تسع منها في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية؛ وأحد عشر مشروع استثمار جنوب-جنوبي، حيث المستثمر من بلد نام؛ وأحد عشر أخرى كاستثمارات في شركات صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs). وقد شهدت السنة المنصرمة قيام الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتوفير تغطية تأمين أولية لمشروعات في أربع بلدان جديدة، مما أدى إلى رفع العدد الإجمالي للبلدان الأعضاء التي استضافت مشروعات مدعومة من قبل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى 82.

وقد ازداد الطلب على المساعدة الفنية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار ازدياداً ملحوظاً في السنة المالية 2002- مما يؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في مساعدة البلدان على التنافس للفوز بالعدد المحدود المتاح حالياً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد تم في هذه السنة تنفيذ نحو 34 مشروع مساعدة فنية يشتمل على 77 نشاطاً في 27 بلداً، وهذا دليل على الطلب القوي المستمر على مساعدة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في مجال تشجيع الاستثمار. كما شهدت السنة أيضاً إطلاق خدمة FDI Xchange، وهي خدمة بريد إلكتروني خاصة مرتبطة بباقة خدمات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على الإنترنت، وكذلك القيام بمسح واسع للمستثمرين الدوليين، نشرت نتائجه في كانون الثاني/يناير 2002.

وقد استمرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، في السنة المالية 2002، في تقوية شراكاتها مع وكالات الإقراض المحلية المختصة بتمويل الصادرات والمؤسسات المالية الدولية؛ وقد انعكس هذا على توقيع 12 مذكرة تفاهم إضافية. واستمرت الوكالة أيضاً في تطوير حملتها التسويقية الموجهة، التي تتضمن بناء وجود فعال لها في هذا المجال. وتستمر الردود الواردة من الشركاء في إظهار التواجد الميداني على الأرض في اكتشاف والقيام بالتأمين على المشروعات في المجالات ذات الأولوية. وقد أظهرت خبرة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن هذا التواجد يعزز العلاقات مع الحكومات الأعضاء، ومع جمهور المستثمرين المحليين، وشركات التأمين الأخرى وشركائنا في التنمية، فيما يمكن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من الانخراط بفعالية أكبر في فعاليات المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المحلية.

وقد أقامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لنفسها وجودا قويا طويل الأمد بأفريقيا، بافتتاح مكتبها بجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في آذار/مارس، 2002. وسوف يركز المكتب على تشجيع الاستثمارات على التدفق إلى المنطقة. في هذه الأثناء، سمح مكتب الوكالة بباريس الذي أسسته في النصف الثاني من السنة المالية 2001، بتقوية علاقات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع أحد أكبر قواعد الاستثمار في العالم - أي الاتحاد الأوروبي للأعمال. كما استمرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في اتخاذ مكتب ممثل دائم لها بطوكيو، ومكتب تمثيل مؤقت بكل من تركيا، وتايلاند، والهند. وقد لعبت هذه المكاتب دورا مهما في تشكيل وعي أفضل بنشاطات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في أوساط شركات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم، وهو أمر كان يصعب على الوكالة في الماضي تحقيقه.

وقد مرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمرحلة إعادة تشكيل في كانون الثاني/يناير 2002، من أجل تقوية تركيزها الإقليمي. فقد أعيدت تسمية قسم الضمانات إلى "قسم التأمين بالوكالة"، ليعكس درجة تركيز عمل الوكالة، كما شهدت الوكالة أيضا تغييرات داخلية تهدف إلى تحسين الوصول إلى الزبائن وخدمتهم بشكل أفضل. وتم تحويل وظائف تقدير مخاطر الاستثمار بالبلدان إلى قسم جديد سمي قسم إدارة التمويل والمخاطرة. إضافة إلى ذلك، تم نقل مسؤولية تنسيق استراتيجية مساعدة البلدان مع مجموعة البنك الدولي إلى قسم السياسة والبيئة الاستثمارية. وتم إنشاء وحدة جديدة على مستوى الوكالة ككل هي وحدة العلاقات مع الشركات، الأمر الذي يعكس نمو الجانب العام من الوكالة. أخيرا، أصبحت وحدة تقييم العمليات في الوكالة مستقلة تماما. كذلك، فقد تابعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار خلال السنة جهودها لتحسين قدراتها في مجال إدارة المخاطرة والتمويل، بانية في ذلك على مشروع سابق أطلق في السنة المالية 2001، لبلورة نموذج المخاطرة الخاص بالوكالة، بحيث تستمر قدراتها في إدارة التمويل والمخاطرة في تأمين استمرارية مالية على المدى الطويل. وقد تم تنفيذ مضمون شهادة COSO حول موثوقية البيانات المالية للوكالة لأول مرة في هذه السنة، وعقدت ورشة عمل لقسم إدارة التمويل والمخاطرة حديث التأسيس³.

وبدءا من نهاية السنة المالية، كان عدد البلدان المشتركة في مبادرة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لزيادة الدخل العام قد بلغ 67 بلدا، ما أدى إلى زيادة رأس مال الوكالة بمقدار 601.2 مليون دولار⁴. وقد تبني مجلس المدراء في توصيته قرار يمد مدة الاشتراك الأولية البالغة ثلاث سنوات والتي كانت ستنتهي في آذار/مارس 2002، بمقدار 12 شهرا. وسوف يمنح هذا التمديد البلدان النامية على الأخص وقتا أطول للاشتراك بحيث يمكنهم الاحتفاظ بأسهمهم التصويتية والمساعدة على تحقيق المساواة في حق التصويت التي يتطلبها ميثاق الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وفي هذه الأثناء، ازداد العدد الإجمالي للبلدان الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى 157، مع تمكن كل من تشاد، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية يوغسلافيا من استيفاء شروط العضوية.

وبالنظر إلى السنة المالية القادمة، يبقى احتمال استمرار التقلب الحالي في الأسواق الدولية مرتفعا جدا. فالضبابية مستمرة في الهيمنة على بيئة الاستثمار الدولية، وقد تستغرق عودة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية وقتا طويلا. في مثل هذه الظروف، وتزداد أهمية الدور متعدد الأطراف الذي تلعبه الوكالة في دعم الاستثمار بالبلدان النامية أهمية أكثر فأكثر. وعليه، فإنه على الرغم مما نشهده من طول الفترة التي تستغرقها الصفقات لتعقد في العالم اليوم، فإننا نشهد في الوقت نفسه ارتفاعا في مستويات الاستفسارات والطلبات التي ترد إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للحصول على ضماناتها، وهو ما يدل على الثقة الخاصة التي يسعى المستثمرون للحصول عليها في محاولتهم ارتياد أسواق جديدة. في الوقت نفسه، مع ما أدت إليها

أحداث السنة الماضية من التضيق على أسواق التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر السياسية، يزداد التأكيد على دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار المعاكس لتقلبات السوق الدولية. فازدياد الظروف العامة حدة يعني التركيز مرة أخرى على اللاعبين العموميين.

ومع مضي الوكالة في عملها القادم، تقف على أهبة الاستعداد لمواجهة الطلب المتجدد للمستثمرين على التأمين لدى المؤسسات متعددة الأطراف ضد المخاطر السياسية، وكذلك العمل بنشاط لمد جسور التعاون فيما بين أطراف ولاعي القطاع العام والخاص. وبقيامنا بذلك، سنستمر على التزامنا بالتركيز على المجالات ذات الأولوية في الوكالة وهي مساعدة أفريقيا، والوكالة الدولية للتنمية، والاستثمارات الجنوب-جنوبية، والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وكذلك مشروعات البنية التحتية المعقدة. وسنستمر كذلك في العمل بلا كلل لمساعدة البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الرئيسية من خلال خدمات تسويق الاستثمار التي نقدمها.

واعتقادنا الراسخ هو أن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ما وجدت إلا لإحداث ذلك الفرق المطلوب في مثل هذه الظروف.

موتوميشي إيكابا
30 يونيو 2002.

مواضيع التنمية

دعم البنى التحتية الأساسية
إعادة بناء البلدان المتأثرة بالنزاعات
تشجيع الاستثمار الخارجي بين البلدان النامية
تعزيز القدرات التنظيمية



يتطرق هذا التقرير السنوي إلى أربع عناصر لتنمية تعرض الدور المتميز التي تقوم به الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمكانة التي تحتلها في هذا المجال.

دعم البنى التحتية الأساسية: يتطرق هذا الجزء إلى التأثيرات الإيجابية الكبيرة لمشاريع البنى التحتية من أجل تنمية العديد من البلدان والمجتمعات. وبما أن مشاريع البنى التحتية عادة ما تكون كبيرة ومعقدة، فإنها تتطلب إدارة دقيقة لمخاطر الاستثمار، وفي معظم الأحيان، تشكل ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في هذا الاتجاه عاملاً حيوياً للمضي في عدد كبير من هذه المشاريع.

إعادة بناء المناطق المتأثرة بالحروب: يتطرق هذا الجزء إلى أهمية الدور الذي تلعبه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى بيئات ما بعد الحروب الصعبة حيث تفتقر البلدان المعنية إلى رؤوس الأموال والمهارات بشكل كبير، وحيث تكون ثقة المستثمرين الأجانب ضعيفة.

تشجيع الاستثمار الخارجي بين البلدان النامية: يعرف هذا الجزء بالدور الذي تلعبه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في دعم مستثمري البلدان النامية الذين غالباً ما يصعب عليهم الحصول على تأمينات حكومية أو من القطاع الخاص، حيث يعتمد هؤلاء المستثمرون بشكل خاص على التأمينات التي يحصلون عليها من قبل منظمات متعددة الجنسيات مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

دعم الشركات المحلية: يوضح هذا الجزء كيف تستطيع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مساعدة الدول النامية على تحسين بيئتها الاستثمارية ووضعها الاقتصادي لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، عن طريق خدمات الدعم التقني.

دعم البنى التحتية الأساسية

لا شك أن الافتقار إلى البنى التحتية مرتبط بالفقر. وكما أن عدد "الأماكن التي تفتقر إلى البنى التحتية" في كل البلدان النامية عبر العالم كبير وفي ارتفاع مستمر. إن الإحصائيات في هذا الشأن مهولة: يفتقر حوالي 1.2 مليار من سكان الأرض إلى الماء الصالح للشرب، مما يؤدي إلى بيئة صحية سيئة و إلى انتشار أمراض تؤثر على 2.4 مليار من البشر، بينما يعيش حوالي 2.5 مليار من السكان دون أي مصدر حديث للطاقة ويعاني عدد كبير منهم من صعوبة الوصول إلى أماكن العمل أو المدارس أو المصحات أو الأسواق بسبب الطرق الغير المعبدة.

إن لتطوير البنى التحتية - بما يشمل الطرق ووسائل النقل ومصادر المياه الصالحة للشرب والبيئة الصحية والمساكن - أثر كبير على حياة الفقراء وطرق عيشهم، كما يساعد ذلك على توفير فرص العمل والرفع من إنتاجية العمال والموظفين، واختصار الوقت واقتصاد الطاقة البشرية لنقل المياه والمواد الزراعية والخشب وبعض المواد الأساسية الأخرى. كما من شأن تطوير البنى التحتية تحسين البيئة الصحية من أجل التخفيض من تلوث الجو الداخلي والإصدارات الملوثة للبيئة في المناطق الحضرية، وتوفير الماء الصالح للشرب.

دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تحويل المخاطر إلى فرص

لقد عرف بحث البنك العالمي تحت عنوان أصوات الفقراء الذي نقل أفكار وآراء قرابة 60 ألف من فقراء العالم، الفروق الشاسعة في توفير الخدمات و البنى التحتية الأساسية على أنها من المشاكل الأكثر إلحاحا وذات الأولوية في المجتمعات الفقيرة. ويعد التطرق لهذه المشاكل وإيجاد حلول لها من أولويات مجموعة البنك العالمي الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المخططة للقرن الواحد والعشرين، والتي تقتضي تقليص عدد السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر بـ50% مع حلول عام 2015. ويقتضي إيجاد حل لهذه المشاكل مشاركة مختلف الدوائر والجهات المعنية، خاصة القطاع الخاص، حيث هناك حاجة ماسة إلى رؤوس الأموال الخاصة لدعم الموارد العامة النادرة، وتطوير وصيانة خدمات البنى التحتية الأساسية في البلدان النامية، والسماح للحكومات باستخدام موارد القطاع العام في أولويات أخرى كتوفير الدعم المالي للخدمات الاجتماعية. غير أن المستثمرين الخواص لازالوا متخوفين من المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار في عدد كبير من هذه البلدان، لأن الاستثمارات المرتبطة بالبنى التحتية عادة ما تتطلب مشاريع معقدة وطويلة المدى وتوقيع عقود مع الحكومات المحلية ومبالغ استثمارية ضخمة.

كما تتميز الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بضمان ثقة المستثمرين والتخفيف من حدة المخاطر الغير التجارية لدعم الاستثمار في البنى التحتية الحيوية. وكجزء من مجموعة البنك الدولي، تعتمد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على معرفتها الواسعة النطاق بالمشاكل التي تعاني منها البلدان والقطاعات المعنية. وبصفتها مؤسسة متعددة الأطراف، وحيث تلعب الحكومات المحلية أدوار مزدوجة كجهات مستثمرة في الوكالة، فإن الضمانة التي توفرها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالقيام بدور الوساطة في حال نشوب أي نزاع له تأثير إيجابي على تثبيت الأوضاع خلال المراحل التطويرية للمشاريع. كما تستطيع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضا القيام بعمليات التنسيق، خاصة في ما يتعلق بالمشاريع الكبرى، مما يساعد على تحقيق لأعلى نسبة ممكنة من التوازن بين القطاعين الخاص والعام في الاستثمارات التي يتم القيام بها. وتسهل ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضا على المستثمرين الحصول على قروض، والرفع من رأس مال الديون المستحقة، وفي بعض الأحيان، تخفيض تكاليف رأس المال والفوائد.

وتتمتع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتاريخ عريق في دعم الاستثمارات الخاصة التي تراعي الظروف البيئية والاجتماعية لكل منطقة. وبفضل هذا المجهود، استطاعت الحكومات توفير خدمات بنية تحتية عليا وأقل تكلفة لعدد أكبر من مواطنيها، بما فيهم أولئك الذين عادة ما يتعرضون للتهميش بسبب التكاليف المرتفعة لإمدادهم بهذه الخدمات.

ومنذ 1998، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 146 ضمانة لاستثمارات في البنى التحتية، بقيمة إجمالية تزيد عن 3.0 ملايين دولار. ويمثل هذا القطاع اليوم 36% من محفظة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتنتشر مشاريع البنى التحتية التي تؤمنها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عبر أنحاء المعمور، بضمانات تتراوح بين مليون دولار لإعداد نظام الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية في أوغندا و 100 مليون

دولار لتنفيذ مشروع لإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية بالبرازيل. وفي ما يلي نظرة خاطفة عن بعض هذه المشاريع المؤمنة من قبل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنوات الأخيرة، توضح لنا التأثيرات الإيجابية المستمرة لهذا المجهود.

في الإكوادور، يعرف السكان أحق المعرفة المشاكل التي تؤثر على توفير خدمات المياه. ويفتقر الفقراء إلى مصادر الماء الصالح للشرب وبيئة صحية سليمة. ويعتمد الكثير منهم على الماء الذي يصلهم على متن الشاحنات ويشترونه بأثمان باهظة. وفي سنة 2002، خططت مدينة كواياكيل خطوة إلى الأمام في توفير ماء أسلم وأصلح للشرب وأقل تكلفة بفضل مشروع مؤمن من قبل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لإنعاش وتوسيع خدمات المياه التي توفرها بلدية المدينة. وسجل هذا الاستثمار أول ضمانة توفرها وكالة ضد تقييم غير منصف لسند أداء.

في الفلبين، يواجه السكان صعوبات في التنقل للذهاب إلى العمل أو السوق أو المدرسة بسبب زحمة المواصلات والهواء الملوث اللذان يسببان أضرارا اقتصادية متزايدة. وقد ساهم مشروع جديد لتوسيع وإنعاش الطريق السريع "نورت لوزن" - وهي أقدم طريق بالمقابل في منطقة جنوب شرق آسيا وأحد الشرايين الرئيسية للمنطقة- في تحسين حركة وفعالية المرور، بتوجيه السيارات والشاحنات التجارية بعيدا عن المناطق المكتظة بالسيارات، كما يساعد على تنظيف بيئة المنطقة ويصل المدينة بالمناطق التي لم تكن تصل إليها شبكات الطرق على الوجه المطلوب. كما تؤمن ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مشروع الطرق السريعة بالمقابل لشمال مانيلا، وهي عنصر حيوي من مشروع "ممر النمو لمنطقة لوزن الوسطى" وجزء من خطة التنمية في الفلبين.

في مولدوفا، تسبب انقطاع التيار الكهربائي المتردد في هذه المدينة التي يبلغ عدد سكانها 700 ألفا في شل حركة المدينة لما يقرب من ثمان سنوات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وكان بعض السكان خارج العاصمة يعيشون بدون كهرباء لمدة قد تصل إلى 20 ساعة في اليوم. وفي أوائل سنة 2000، كان الوضع قد وصل إلى ذروة التأزم في حين انخفض الدخل الفردي للبلاد إلى 400 دولار في السنة. في تلك السنة، قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتأمين مشروع خصخصة شكل جزءا أساسيا من برنامج إعادة تنظيم قطاع الطاقة. وبحلول سنة 2000، انتهى العجز الكهربائي وانقطاعات التيار الكهربائي في المناطق التي شملها المشروع. وقد أصبح بإمكان ثلاثة أرباع سكان البلاد الاعتماد على الكهرباء على مدار الساعة- وهذا تغيير جذري في خلال ثلاثة أشهر فقط.

في البرازيل، انقطاعات التيار الكهربائي، الخطوط الغير قانونية، الحرائق، الصدمات الكهربائية والفرص الاقتصادية الضائعة هي من أوجه الحياة اليومية البائسة التي ألفها سكان روسينيا، أحد أكبر أحياء الفقراء في أمريكا اللاتينية. وبفضل مجهود منسق لإيجاد حل لمشاكل البنى التحتية، فقد بدأت حدة هذا الوضع البالغ التعقيد تخف شيئا فشيئا. ويشمل البرنامج المستمر لتطوير نظام الكهرباء في المدينة المؤمن جزئيا من قبل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار جهودات لتوفير خدمات الكهرباء الضرورية بأسعار منخفضة.

في المناطق الريفية بجواتيمالا، يجد النقص الذي تعاني منه المنطقة في مجال الكهرباء من فرص النمو الاقتصادي ويسهم في توسيع دوامة الفقر المتداول بين الأجيال. وسيقوم مشروع لخصخصة شركتين حكوميتين لتوزيع الطاقة الكهربائية بدعم من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتوسيع رقعة عمل هاتين الأخيرتين وتوفير الكهرباء إلى 220 ألف عميل جديد في المناطق الريفية الضعيفة النمو. ويشمل المشروع تعليم السكان عددا من المهارات والتكنولوجيات، وتعميم استخدام العداد ووضع أنظمة معلومات حديثة.

إعادة بناء البلدان المتأثرة بالنزاعات

تواجه البلدان الخارجة من النزاعات عادة تحديات متعددة لإعادة بناء ما تهدم من بيوت، ومدارس، ومصانع، وبنوك، وشبكات اتصالات، وغير ذلك من البنى الأساسية المهمة. وتكون عملتها ضعيفة، والموارد البشرية محدودة، والمؤسسات الرئيسية فيها في حالة عطب شديد، كل هذه العوامل تؤدي إلى انتشار الفقر المدقع. والواقع أن من بين البلدان التسعة والثلاثين التي يعتبرها البنك الدولي الأكثر تضررا بالنزاعات، هناك 30 بلدا تعد من أفقر بلدان العالم.

فمساعدة الدول المأخوذة لا تكفي لوحدها لإعادة بناء البلد الخارج من الحرب. فمساعدة القطاع الخاص ذات أهمية كبرى لوضع أساس للتنمية المستدامة بهذا البلد. لكن، مع ما يكون قد لحق القطاع الخاص المحلي والصناعة المحلية من دمار، تلوح الأهمية الحيوية للاستثمارات الدولية المباشرة. فهذه الاستثمارات تأتي برؤوس الأموال التي تمس الحاجة إليها للاستثمار، وتعزيز نقل التكنولوجيا ذات الأهمية الحيوية للتنمية، وخلق فرص العمل، وإقامة العلاقات القيمة مع الأسواق الدولية، في الوقت الذي تنشط فيه الأسواق المحلية. فهذه هي أهم مكاسب السلام والحافز الذي يبقى على السلام.

وللأسف، فإن الحرب تدمر تقريبا قدرة البلد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وحتى بعد أن ينتهي النزاع، تبقى جذوره تلقي بظلالها القاتمة على البلد ما يعوق المستثمرين عن المغامرة على الرغم من توافر فرص المشاريع الاستثمارية. فأحد أكثر العوامل ضد للاستثمار هو التهديد باستئناف أعمال العنف. فاستتباب الأمن واستعادة النظام الذي قد يكون مفقودا هو أحد الهموم الرئيسية. وقد يضطرب المستثمرون في مشروعات البنى الأساسية الضخمة مما يلمسونه من مخاطر التأميم ومصادرة الممتلكات وخرق الحكومات للاتفاقات المبرمة معها.

دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تقليل المخاطر ورفع درجة الثقة لدى المستثمر

تلعب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار دورا مهما في الأوضاع التي تلي النزاعات والحروب من خلال ما توفره من تأمين ضد هذه الأنواع من المخاطر. وتبرز أهمية الضمانات التي تقدمها الوكالة مباشرة في أعقاب انتهاء الحرب عندما يسعى المستثمرون للحصول على الاطمئنان الذي يمنحهم إياه التأمين وعندما يحتاج الأمر للاستعانة بالقطاع الخاص للمساعدة على تثبيت السلام الذي غالبا ما يكون هشاً. ولا يقل عن ذلك أهمية ما تقوم به المشروعات المدعومة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من تعزيز الثقة لدى مؤسسات وشركات الأعمال الدولية، الأمر الذي يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات. إن مثل هذه المشروعات يمكن أن تكون هي الحافز للتمسك بالقوانين، والأنظمة، والطرق التي تحسن مناخ الاستثمار.

ويمكن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، من خلال شراكاتها مع شركات التأمين العامة والخاصة، زيادة مبلغ التغطية الموفرة للمشروعات بالبلدان المتأثرة بالنزاعات. كما لعبت الصناديق الائتمانية، الممولة من الدول المانحة، هي أيضا دورا مهما في تمكين الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من دعم هذه البلدان في الوقت الذي ساعدت فيه الوكالة على إدارة مخاطرها الخاصة. وتقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حاليا أموال ائتمانية لضمان الاستثمار في البوسنة والهرسك والصفة الغربية وقطاع غزة، وهي الآن تجري تقديرا لفائدة المستثمرين والمأخوذين المأمولة من إقامة صندوق ائتماني خاص بأفغانستان.

وحتى هذا التاريخ، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 85 صك تأمين تبلغ قيمتها الإجمالية 1.5 بليون دولار في صورة ضمانات لتغطية 17 مشروعا في بلدان متأثرة بالنزاعات - تراوح بين مشروع مركز للميز الغشائي بالبوسنة والهرسك وبين مصنع للصابون بأنغولا. وفي السنة المالية الحالية 2002 لوحدها، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عشرة صكوك تأمين تبلغ قيمتها الإجمالية 143.3 مليون دولار لتغطية استثمارات في بلدان متأثرة بالنزاعات، منها مشروع نظام مصرفي بالبوسنة والهرسك ومشروع اتصالات بنيجيريا. وقد كان تواجد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في كثير من هذه المشروعات مهما جدا في تحريك عجلة الاستثمار. وقد لعبت كثير من تلك المشروعات التي ضمنها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار دورا مهما في مساعدة البلدان على كسر دورة النزاع والتحرك على طريق التنمية المستدامة.

ففي البوسنة والهرسك، كان انهيار النظام المصرفي للبلد أحد نتائج حرب السنوات الثلاث، التي أدت إلى ذلك الضرر البشري والمادي المهول. وقد بذلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار جهدا خاصا للمساعدة على استعادة هذا النظام المصرفي، الذي يلعب دورا مهما جدا في اقتصاد أي بلد. وقد كان بنك Hypo Alpe-Adria-Bank of Austria قوة فعالة في إعادة بناء النظام المصرفي للبلد. فبمساعدة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ودعمها، استطاع البنك النمساوي المذكور توسيع خدمات فرعه البوسني، وتقديم فوائد منخفضة على القروض، وقروضا طويلة الأجل للمستثمرين المحليين. وينخرط عملاء هذا البنك في العمل في مختلف القطاعات، بما فيها إنتاج الأثاث ومواد البناء. وبسبب أن معظم مصانع البلاد قد دمر في الحرب ما يستدعي استيراد العديد من السلع، فإن مثل تلك القروض ستلعب دورا محفزا للإنتاج المحلي، وهذا هو أحد الملامح المهمة جدا لإعادة البناء.

أما في موزمبيق، فقد كانت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار داعما قويا لمجهودات إعادة بناء البلد بعد حرب دامت 17 سنة، من خلال ما أصدرته من ضمانات لتغطية سبعة مشروعات، بلغ إجمالي قيمتها- أي الضمانات-190.3 مليون دولار. وتقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بضمان مشروعات في قطاعات عدة، نذكر منها مشروع إعادة تأهيل أكبر مزارع اقصب السكر بالبلد، الذي ينظر إليه كداعم أساسي لمجهودات إعادة البناء هناك. أما أو لمشروع مدعوم من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالموزمبيق فكان "موزال" - معمل صهر الألمنيوم البالغة قيمته 1.3 بليون دولار، الذي كان أضخم استثمار أجنبي في تاريخ البلد. وقد أرسل هذا المصنع إلى المستثمرين الأجانب رسالة مفادها أن المشاريع الكبرى يمكنها أن تنجح بموزمبيق، ما يعطي البلد مصداقية كموئل للاستثمارات. وقد لعب دورا مهما في إرساء معايير النظم والمناهج الداخلية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بذلك البلد.

وقد استمرت مشاركة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في مجهودات البلد إلى السنة المالية 2002، بفضل مشروعين اثنين. أحد هذين المشروعين، وهو مشروع SME، ينطوي على إدارة أساطيل النقل البري. فبالإضافة إلى مساعدته شركات الأعمال، التي بات بمقدورها استخدام مركبات الأسطول للأغراض التجارية، يقوم المشروع أيضا بتوفير المركبات اللازمة لأعمال منظمات الغوث العاملة بالبلد. كما بقيت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار كذلك مشاركة بشكل لصيق في البلد من خلال ما تقدمه من خدمات لتسويق الاستثمار، مقدمة العون في مجال بناء القدرات في مجهودات تشجيع الاستثمار وخدمات استشارية في مجال تنمية المناطق الحرة.

العمل على جلب الاستثمارات

تتخذ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نهج عمل شموليا في البلدان المتأثرة بالنزاعات، مدركة أن القدرة على توفير ضمانات للإقلال من مخاطر الاستثمار ما هي إلا الخطوة الأولى. فسوف يحتاج المستثمرون إلى زيادة معلوماتهم حول فرص الأعمال بتلك البلدان. لكن البلدان المتأثرة بالنزاعات غالبا ما تواجه عقبات كثيرة أخرى، كالأطر القانونية والتنظيمية غير المساعدة مثلا، في سعيها لجذب الاستثمارات إليه. فبالبلدان التي تعاني من قصور، عادة ما ينظر إلى الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار على أنها القناة التي سيتم من خلالها جر الاستثمارات إلى تلك البلدان. بيد أن هذه الوكالات غالبا ما تفتقر إلى القدرة على توفير تلك المعلومات المهمة عن فرص الاستثمار.

ومنذ تأسيسها، قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتقديم خدمات بناء القدرات ونشر المعلومات لصالح 23 بلدا متأثرا بالنزاعات، منها كمبوديا، وكرواتيا، وغواتيمالا، وموزمبيق، والفيليبين، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية، لتطوير وتوسيع قدراتها في مجال تشجيع الاستثمار. وتشمل هذه المساعدة عادة التدريب العملي المكيف لاحتياجات البلد المعني، والمساعدة في مجال دراسات السوق، وخدمات نشر المعلومات في الإنترنت.

تشجيع الاستثمار عبر الحدود فيما بين الدول النامية

يمثل تشجيع الاستثمار "الجنوب-جنوبي" - أي جريان رؤوس الأموال فيما بين الدول النامية، بندا رئيسيا على سلم أولويات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. فهذه الاستثمارات تخلق فوائد على عدة جبهات، لكل من المستثمر والبلدان المضيفة. كما تحفز نمو القطاع الخاص المحلي، ما يساعد المستثمرين بالبلدان النامية على أن يصبحوا لاعبين في السوق الدولية، ويعزز التكامل الإقليمي والتنمية.

إن ضمان المخاطرة السياسية بالبلدان النامية أمر محدود أو غير موجود، وغالبا ما تكون هذه الخدمة غير مألوفة للمستثمرين. وعندما توجد البرامج، تكون المقدرة محدودة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات في الأسواق النامية التي تعتبر عالية درجة المخاطرة. فالتغطية التي تقدمها شركات التأمين الخاصة لتلك البلدان نادرة على الغالب أو غير موجودة أما أسواق التأمين الخصوصية المحلية فغير موجودة عمليا بتلك البلدان. ولذلك، يكون دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار فريدا في دعم هذه الاستثمارات العابرة للحدود.

دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: العمل مع الشركاء وسد الثغرات.

تتعاون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع شركات التأمين على الاستثمار الوطنية منها ومتعددة الجنسيات في مجال تنمية البلدان من خلال اتفاقيات للتعاون الرسمي (الجدول 2)، لتعزيز التأمين المشترك وإعادة التأمين. يرفع هذا التعاون مبلغ التأمين المتاح ويزيد المعرفة بالفعاليات المالية للسوق المحلية. كما تساعد الوكالة أيضا على بناء القدرات التنظيمية لشركات التأمين من خلال ما توفره لها من تدريب في مجال التأمين بالوكالة، وتقدير مخاطر الاستثمار بالبلد المعني، والتفاوض على العقود. إن من شأن هذه الشراكات تعزيز جهودات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في دعم الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب بعضها مع بعض. وعلى امتداد العقد الماضي، دخل برنامج الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للكفالة في 37 مشروعا استثماريا فيما بين بلدان الجنوب، موفرا تغطية إجمالية بمبلغ 1 بليون دولار تقريبا. وفضلا عن المبالغ المؤمن عليها من قبل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في المشروعات المذكورة مجتمعة نحو 5 بليون دولار. وفي المشروعات الـ 37 التي دعمتها الوكالة، تقاطر المستثمرون من 17 بلدا ناميا مختلفا، ووجهوا استثماراتهم في 23 بلدا مضيفا مختلفا.

وقد شنت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حملة تسويق موجهة، بمساعدة برنامج المكتب المتنقل (the Mobile Office Program) لتحديد واستغلال هذه الفرص. وقد نما دعم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنوات الأخيرة للاستثمارات الجنوب-جنوبية، ووصل إلى حد أن ثلث المشروعات الجديدة المؤمن عليها بالوكالة في السنة المالية قد اندرجت في هذا الباب 2002. نذكر من بين هذه المشروعات:

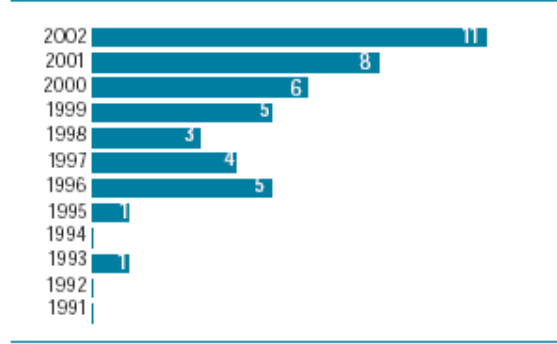
في بنين (Benin)، حيث لا تكاد تصل نسبة التمتع بالخدمة الهاتفية إلى 1 في المائة من السكان، ضمنت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مشروع اتصالات سلكية ولاسلكية ممولا من مستثمر لبناني. وسيحسن المشروع تسعيرة وجودة الخدمة من خلال المنافسة، مولدا عائدات ضريبية ضخمة ورسوما أخرى، ومحققا فائدة في الوقت نفسه للأعمال المحلية. وقد كان دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حيويا، ذلك لأن لبنان ليس فيه برنامج لضمان الاستثمار.

وفي البوسنة والهرسك، يقوم مشروع ممول من مستثمر سلوفيني بتوسيع الخدمات العامة لبنك محلي. تقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في هذا المشروع بإعادة تأمين التغطية المقدمة من شركة التصدير السلوفينية (SEC)، الداخلة مع الوكالة في اتفاقية تعاون رسمي، وقعت سنة 2001. وقد شكل هذا أول تعاون من هذا القبيل بين المؤسستين، وسيتمكن SEC من زيادة قدرتها على تأمين مشروعات إضافية في المنطقة.

أما في موريتانيا، فإن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تساعد شركة تونسية قامت بالاستثمار في مشروع اتصالات سلكية ولاسلكية، يساعد على مواجهة النقص الحاد في الخدمة الهاتفية الموثوقة بالبلد. وقد شارك في الاتفاقية الشركة التونسية لتأمين

التجارة الخارجية (Compagnie Tunisienne pour l'Assurance du Commerce)
 (Extérieur) (COTUNACE)، وهي شركة تأمين تونسية وطنية. وبتضافر الجهود في هذا
 المشروع، استطاعت المؤسسات توفير كامل مبلغ التأمين اللازم لتغطية المشروع الذي
 اشترط المستثمر توفيره للتوقيع على الاتفاق.

الشكل 4 عدد المشروعات الجنوب-جنوبية التي ساندتها الوكالة الدولية لضمان
 الاستثمار في السنوات الماضية.



الجدول 2 شركات التأمين الوطنية ومتعددة الجنسيات من البلدان النامية التي
 وقعت معها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مذكرة تفاهم

يونيو 2002 مارس 2002	جنوب أفريقيا البرازيل	شركة ضمان القروض جنوب أفريقيا المحدودة البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (BNDES)
مارس 2002 فبراير 2002	البرازيل الهند	الشركة البرازيلية لضمان قروض التصدير شركة الهند لضمان قروض التصدير المحدودة (ECGC)
فبراير 2002	الفلبين	الشركة الفلبينية لتنمية التجارة والاستثمار (TIDCORP)
ديسمبر 2001 نوفمبر 2001	سلوفينيا	شركة التصدير السلوفينية (SEC) بنك التنمية الأفريقي (AfDB)*
نوفمبر 2001 أكتوبر 2001	تايلاند كولومبيا	بنك تايلاند للتصدير والاستيراد (EXIM) مؤسسة Fundacion ProBarranquilla
مايو 2001 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 تشرين الأول/أكتوبر 2000	كوريا الصين	الشركة الكورية لتأمين الصادرات (KEIC) شركة التأمين الشعبية الصينية (PICC-) (SINOSURE)
مايو/أيار 2000	ماليزيا	الشركة الإسلامية للتأمين على الاستثمارات وقروض التصدير (ICIEC)* الشركة الماليزية لضمان قروض التصدير (MICIB)
تشرين الأول/أكتوبر 1999 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 شباط/فبراير 1997	تركيا سنغافورة	البنك التركي لقروض التصدير شركة ECICS لضمان القروض المحدودة
آذار/مارس 1996	الهند	شركة ضمان الاستثمارات العربية البينية (IAIGC) بنك الهند للتصدير والاستيراد

تعزيز القدرات التنظيمية

إن في مقدور التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة المساعدة على التنمية الاقتصادية في بلد نام مكافح. فمثل هذه الاستثمارات يمكن أن تعني عددا أكبر من فرص العمل وفرص عمل أفضل، وتحسينات في البنى الأساسية، وفي التمتع بالتكنولوجيا، وتحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية. لكن، إذا كان للبلدان النامية أن تنجح في توسيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يتوجب عليها خلق بيئة قانونية وتنظيمية جذابة لديها والتزود بالمهارات والأدوات اللازمة لتعزيز التسويق الاستباقي لموطن الاستثمار. ولتنمية البلدان الأعضاء الملتزمة بتحقيق النجاح، تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لهم من المساعدة الفنية ما يعزز قدراتهم التنافسية في السوق الدولية.

دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

تساخر المعرفة وضمان الجريان الفعال للمعلومات

يشدد عمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على أهمية نقل أفضل الخبرات والممارسات في مجال تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة ثم خلال تقديم مساعدة عملية لوسطاء تشجيع الاستثمار. مؤسسات الوساطة هذه غالبا ما تكون نقطة الاتصال الأولى بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيغة، وتلعب دورا حيويا في جمع وتقديم المعلومات، وحل المشكلات المرتبطة بالمشاريع المحتملة، ورعاية جهود التنمية من خلال الاستثمار الفعلي. تساعد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على ردم هوة التنمية بالعمل مع هيئة موظفي تشجيع الاستثمار على تطوير وتنفيذ استراتيجيات كيفية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبناء مهارات التسويق اللازمة.

ويعتبر ضعف جريان بين البلد المضيف المحتمل وبين جمهور المستثمرين المعلومات عائقا أساسيا أمام جهود تشجيع الاستثمار بالبلدان النامية والأسواق الناشئة في العالم. فمثلا، قد يكون فريق اختيار موقع لشركة ما على علم بالموقع الجغرافي الجيد للبلد، لكنه يجهل مما لدى أهل البلد من أخلاقيات عمل جيدة، ونظام تعليم جيد وعقارات متوافرة. هنا تأتي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتساعد البلد على ربط حلقة الاتصال هذه بالوسائل التقليدية - أي التخطيط الاستراتيجي، والتدريب، وعقد المؤتمرات، والحلقات الدراسية - ومن خلال حملة خدمات الشبكة المعلوماتية.

وتقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار باستمرار بتجديد نهجها المتبع لبناء القدرات ونشر المعلومات التي من شأنها مساعدة جمهور المستثمرين. يتبع العاملون في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نهجا متعدد الأوجه للتصدي للتحدي الذي تمثله الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أجل خدمة أفضل لقاعدة عريضة من الزبائن، مختلفة الاحتياجات، والاهتمامات، والقدرات. وقد كانت السنة الماضية واحدة من أجح سنوات عمل الوكالة من حيث جهود بناء القدرات، التي أدت إلى خلق شركات جديدة، وتأسيس علاقات راسخة. ونورد فيما يلي بعض الأمثلة المستقاة من السنة المالية المنصرمة للوكالة.

ففي أرمينيا، تلعب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار دورا حيويا في مساندة جهود الحكومة لإصلاح المناخ الاستثماري وجعل أرمينيا مكانا أكثر جذبا للاستثمار. يهدف المشروع إلى إتمام الإصلاحات الجارية عن طريق إيجاد وكالة التنمية الأرمينية (ADA) لمواجهة احتياجات البلد للاستثمارات الأجنبية، ودعم برنامج ممتد لشد اهتمام المستثمر الأجنبي.

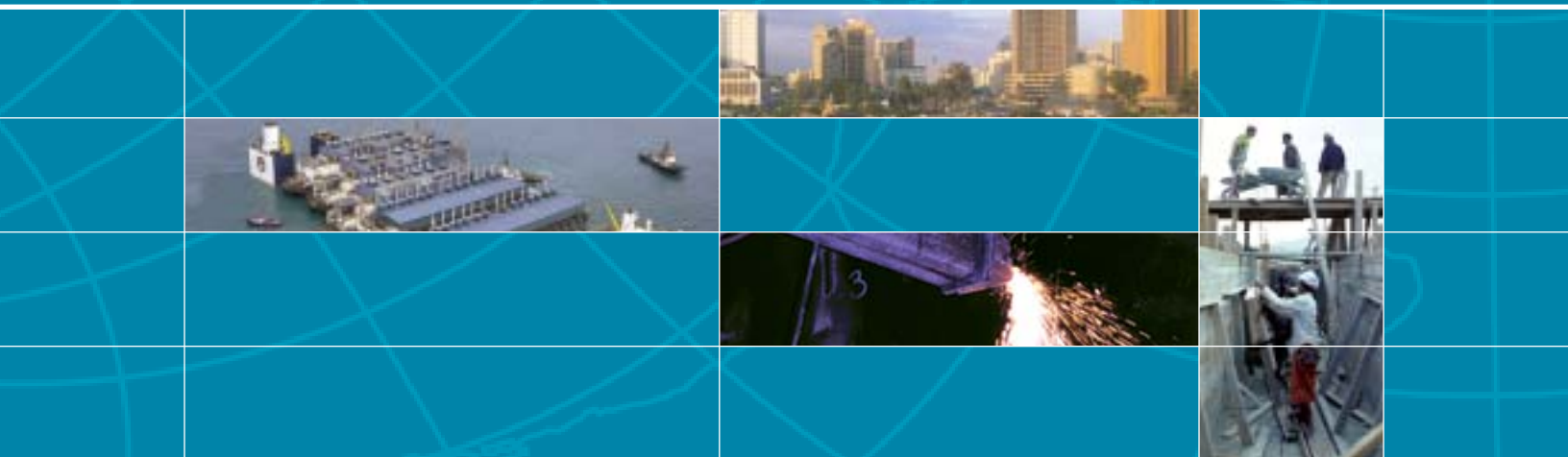
وبالتعاون مع البنك الدولي، قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بدور ريادي في تأمين قرض خاص بالتعليم والابتكار (IILU)، يشمل برنامجا يمتد على عدة سنوات لبناء القدرات وتحسين إمكانات وكالة ADA في الترويج لأرمينيا كمكان لاستقبال الاستثمارات الأجنبية. وقد لعبت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار دورا استشاريا للحكومة الأرمينية في تأسيس وتشغيل هذه الوكالة، وقدمت دورات تدريبية في دراسة السوق وتقنيات الترويج. وقد جعلت هذه المساعدة الأولى لوكالة ADA موطأ قدم راسخا في مجال إطلاق الأنشطة والمبادرات.

في نيكاراغوا، منذ العام 2000 و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقدم المساعدة الفنية للوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار هناك، وهي مركز التصدير والاستثمار (CEI)، كما عملت أيضا مع البنك الدولي لتعريف وإدخال برنامج طويل الأمد لتقديم المساعدة في مجال جلي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وانسجاما مع رغبة الحكومة في زيادة عدد الوظائف واستنادا إلى نتائج تقييم سابق للاحتياجات، قامت الوكالة

الدولية لضمان الاستثمار بتصميم برنامج للمساعدة الفنية لتحسين كفاءة مركز CEI. وقد فاقت النتائج التوقعات حتى الآن، إذ استطاعت نيكاراغوا جذب ما يزيد عن 470 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خالقة بذلك نحواً من 7,700 فرصة عمل جديدة، بالإضافة إلى آلاف الوظائف الأخرى غير المباشرة.

أما تايلاند فهي أول بلد تطلق الوكالة الدولية لضمان الاستثمار فيه برنامجاً لبناء القدرات في إطار ما يعرف بمبادرة ميازاوا، وهو برنامج تموله اليابان لتشجيع التعافي الاقتصادي في البلدان الأكثر تضرراً بالأزمة المالية الآسيوية في العام 1998. ومنذ العام 2000، وعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع مجلس الاستثمارات التايلاندي ينصب على إحداث انتقال من العمل كوكالة تعمل في المقام الأول في الرد على طروحات المستثمرين وتحويلها إلى استثمارات إلى وكالة تقوم بتصميم وتنفيذ استراتيجيتها الخاصة لتشجيع الاستثمار. وقد تركزت مساعدة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الفنية على مسائل التوجه إلى المستثمرين، وتطوير المهارات من خلال الحلقات الدراسية وبرامج التدريب المركزة على صناعة السيارات وقطع غيارها، والإلكترونيات، وقطاع الأعمال الزراعية.

وفي موزمبيق، قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمساعدة المركز الموزمبقي لتشجيع الاستثمار (CPI)، في إطار الشراكة بينها وبين سويسرا⁵. وتقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من خلال مركز CPI أيضاً بإرشاد موزمبيق في جهودات تطوير منطقتها الحرة في إطار مشروع للتطوير المؤسسي ممول من البنك الدولي. وقد أثبتت المناطق الحرة فعاليتها كآليات تنمية في بعض النواحي، مشكلة نقاطاً لتمركز الاستثمارات الأجنبية من خلال ما توفره من بنية أساسية وتسهيلات، وحوافز استثمار لجذب الصناعات الموجهة نحو التصدير. وتعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الآن مع CPI للمضي قدماً في بناء منطقة بيلوزون الحرة بالقرب من معمل موزال لصهر الألمنيوم. وستكون هذه المنطقة الحرة نقطة جذب لموردي السلع والخدمات لمعمل موزال وستشكل منطقة تشجع فعاليات الأعمال المحلية المرتبطة بشركات المنطقة الحرة المنطقة الحرة على التواجد فيها. ويجري العمل حالياً في مرحلة إطلاق تلك المنطقة الحرة.



MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433
USA

t. 202.458.9292
f. 202.522.2630

www.miga.org

 World Bank Group

ISBN 0-8213-5327-6
SN 15327